اليابان تنشر أنظمة دفاعية تحسباً لإطلاق صاروخ "بيونغ يانغ"

■ ،،طوكيو/ وكالات

أمرت الحكومة اليابانية بتجهيز أنظمة الدفاع المضاد للصواريخ قبل ثلاثة أسابيع من الموعد الذي أعلنته كوريا الشمالية لإطلاق صاروخ، في تحد للأسرة الدولية قد يقود بحسب الأمم المتحدة إلى إعادة النظر في المساعدات الإنسانية لبيونغ يانغ.

وأعلن وزير الدفاع الياباني ناوكي تاناكا أمس "أصدرت أمرا بالاستعداد لنشر أنظمة باك-٣ وسفن حربية مجهزة بانظمة ايجيس".

وستضع قوات الدفاع الذاتي، التسمية الرسمية للجيش الياباني، صواريخها ارض-جو من طراز باتريوت باك-٣ ومدمراتها المجهزة بنظام ايجيس القتالي التي تسمح بإطلاق صواريخ اعتراضية أس ام-٣ في حال الإنذار.

وتخشى السلطات اليابانية أن يسقط الصاروخ الكوري الشمالي أو أجزاء منه على أراضيها أو مياهها الإقليمية.

ومن المفترض أن يعطي رئيس الوزراء يوشيهيكو نودا خلال الأسبوع المقبل الأمر الرسمي بتدمير الصاروخ في حال هدد الأراضي اليابانية.

وأعلنت كوريا الشمالية الأسبوع الماضي عن إطلاق صاروخ يحمل قمرا صناعيا بين ١٢ و١٦ ابريل من قاعدة سوهي في منطقة شولسان "شمال غرب".

ومن المتوقع أن تسقط الطبقة الأولى من الصاروخ في البحر الأصفر غرب شبه الجزيرة الكورية، والطبقة الثانية منه في شرق الفيليبين. ومن المحتمل أن يعبر الصاروخ فوق جزر اوكيناوا الواقعة عند أقصى جنوب اليابان.

واوردت صحيفة سانكي شيمبون أن وزارة الدفاع قد تنشر مدمرتين مجهزتين بانظمة ايجيس قرب اوكيناوا ومدمرة ثالثة في بحر اليابان بين شبه الجزيرة الكورية واليابان. كما قد يتم نصب صواريخ باك-٣ في إحدى جزر اوكيناوا.

وتؤكد كوريا الشمالية أن اطلاق الصاروخ يهدف إلى وضع قمر صناعي لمراقبة الأرض في مداره، غير أن اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة وحلفاءها تشتبه في أن بان بيونغ يانغ تعد في الواقع لتجربة صاروخ بالستي بعيد المدى.

وحذر الامين العام للامم المتحدة بان كي مون الذي يقوم حاليا بجولة أسيوية بان العملية ستشكل "انتهاكا فاضحا" لقرارات مجلس الأمن التي تحظر على بيونغ يانغ أي تجارب بالستية.

وأعرب بان كي مون عن "قلقه الشديد" مؤكدا أن إطلاق الصاروخ قد يؤدي إلى إعادة النظر في المساعدة الإنسانية لكوريا الشمالية التي تعاني من أزمة غذائية حادة تطاول قسما كبيرا من السكان.

وسيتم بحث الموضوع الأسبوع المقبل في سيول خلال قمة حول الطاقة والأسلحة النووية.

وقال بان كي مون في كلمة ألقاها في سنغافورة أن "مثل هذا العمل سينسف التقدم الذي تحقق مؤخرا على الصعيد الدبلوماسي وقد يؤثر على المانحين الدوليين بحيث يؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني داخل البلاد".

وتم التوصل إلى اتفاق في نهاية فبراير بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية تعهدت بموجبه بيونغ يانغ بوقف برنامجها النووي وعمليات إطلاق الصواريخ والسماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقاء تلقي ٢٤٠ ألف طن من المساعدات الغذائية الاميركية.

وحذرت الولايات المتحدة من أن إطلاق الصاروخ سيعقد عملية تسليم هذه المساعدات.

ومع اقتراب موعد عملية الإطلاق، أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية هونغ لي أن "على جميع الأطراف أن تلزم الهدوء وضبط النفس وتتجنب القيام بافعال يمكن أن تعقد الوضع".

وقد أطلقت كوريا الشمالية في ابريل ٢٠٠٩م صاروخا كان الهدف المعلن منه وضع قمر صناعي في المدار، ووضعت اليابان انذاك أنظمتها المضادة للصواريخ في حال التاهب محذرة من أنها ستدمر الصاروخ في حال شكل خطرا عليها، لكن الصاروخ عبر فوق شمال اليابان وسقط في المحيط الهادئ.

ودان مجلس الامن الدولي عملية الإطلاق وشدد العقوبات على النظام الشيوعي.

وردا على هذه الإجراءات، انسحبت بيونغ يانغ من المفاوضات السداسية "الكوريتان والصين والولايات المتحدة وروسيا واليابان" حول نزع سلاحها النووي.

وتوفي رجل النظام القوي انذاك كيم جونغ-ايل في ١٧ديسمبر ٢٠١١ وخلفه ابنه كيم جونغ-اون. ويستزامن الموعد المقرر لإطلاق الصاروخ في منتصف ابريل مع الذكرى المئوية لولادة مؤسس كوريا الشمالية كيم ايل-سونغ جد كيم جونغ-اون.

خبراء إسرائيليون ينتقدون اسلوب الشرطة الفرنسية في التعامل مع احداث تولوز

■ ،،القدس/وكالات

وجه خبراء امنيون إسرائيليون أمس انتقادات حادة إلى الشرطة الفرنسية لطريقة معالجتها حصار منفذ هجمات تولوز بعدما قتل سبعة أشخاص بينهم اربعة يهود في المدينة.

وكتب ليئور لوتان وهو ضابط سابق في الوحدات الخاصة يراس حاليا مركزا لمكافحة الإرهاب قرب تل ابيب في صحيفة يديعوت احرونوت الاوسع انتشارا مقالا بعنوان "فشل في التخطيط".

وبحسب لوتان فان "قوى الامن الفرنسية فشلت في مهتمها "لالقاء القبض" على محمد مراح في شقة كان يتحصن بها في مدينة تولوز جنوب غرب فرنسا.

ورأى أيضاً أن وحدة النخبة الفرنسية فشلت في استخدام نظام "الخداع والاخفاء" وسمحت لمراح باخذ زمام المبادرة والتي انتهت بقفزه من النافذة.

واشار اوري بارليف وهو قائد سابق لوحدة كوماندوس في مقال نشرته صحيفة معاريف أن "هذه ليست طريقة تتصرف بها وحدة لمكافحة الإرهاب".

وأضاف "ولكنه ليس من العادل أن ننتقدهم فليس لديهم مقدار الكفاءة المهنية ولا الخبرة التي جمعناها في محاربة الإرهاب".

من جهته، قال داني ياتوم الرئيس السابق للموساد ونائب قائد فريق في وحدة النخبة سابقا في حديث للاذاعة العامة الإسرائيلية انه "من الصعب اصدار احكام من هنا لان كل عملية وحدات خاصة مختلفة عن غيرها ولكل واحدة صفاتها".

واكمل ياتوم "تم اعطاء هذه الوحدة مهمة بالغة التعقيد وهي القاء القبض على محمد مراح حيا ولو كان الامر يتعلق بالقاء القبض عليه حيا أو ميتا لانتهى الموضوع على الفور ولكانوا نفذوا عملية مع اطلاق العديد من النيران ".

الا أن لوتان راى أن العملية كان يجب أن تكون اوضح لانهم كانوا يتعاملون مع مطلق نار واحد.

واضاف "الهدف لم يكن معقدا: شقة سكنية وهارب واحد لا متفجرات ولا رهائن في منطقة ليست منطقة عدو أو ساحة معركة ولكن منطقة تسمح لقوى الامن بالانتشار كما يريدون".

ورأى انه "اما كان هناك مشكلة في التخطيط للعملية أو انهم اضطروا للتصرف قبل انهاء كافة تحضيراتهم (...) ونتيجة للذلك تعرضت عملية كان يجب انهائها في اسرع وقت ممكن للتعقيدات".

واعتبر اليك رون وهو رئيس سابق لوحدة كوماندوز في الشرطة في حديث للاذاعة العامة الإسرائيلية انه يمكن وصف العملية الفرنسية "بالارتباك التام وافتقار المهنية" التي تفاقمت بسبب افتقادهم للمعلومات حول ما يحدث داخل الشقة خلال المواجهة.

واضاف "التكنولوجيا موجودة وهي هناك وكان يمكن القيام بذلك بطريقة مختلفة تماماً يبدو ذلك بالنسبة لي كعار ولا افهم لماذا انتظروا ثلاثين ساعة ولا افهم لماذا لم تتوفر لهم المعلومات الاستخباراتية المطلوبة".

واوضح ياتوم أن الاختفاقات التخطيط للعملية أو انهم اضطروا للتصرف قبل انهاء كافة تحضيراتهم (...) ونتيجة للذلك تعرضت عملية كان يجب انهائها في اسرع وقت ممكن للتعقيدات".

واعتبر اليك رون وهو رئيس سابق لوحدة كوماندوز في الشرطة في حديث للاذاعة العامة الإسرائيلية انه يمكن وصف العملية الفرنسية "بالارتباك التام وافتقار المهنية" التي تفاقمت بسبب افتقادهم للمعلومات حول ما يحدث داخل الشقة خلال المواجهة.

مطالب دولية بعودة النظام الدستوري في مالي

«العفو الدولية» تندد وبروكسل تعلق مساعداتها:

■ ،،بروكسل/وكالات

نددت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون مجدداً أمس بانقلاب مالي وطالبت بالعودة "سريعاً جداً" إلى النظام الدستوري ودولة القانون.

وقالت اشتون قبل اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي المخصص للوضع في مالي وباقي منطقة الساحل "نحن ناسف وننذد بقوة بانقلاب مالي".

واضافت "نامل أن تتم العودة سريعاً جداً إلى النظام الدستوري ودولة القانون".

وقتل ثلاثة أشخاص على الاقل اثناء الانقلاب على الرئيس امادو توماني توري، بحسب ما اعلن عسكريون اعلنوا غلق الحدود وفرض حظر تجول ليلي ما اثار موجة تنديد عالمية.

وشدد وزير خارجية الدنمارك الذي تراس بلاده الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من ٢٠١٢م، أمس على "ضرورة حضور أوروبا في منطقة الساحل" بسبب "عدم استقرار المنطقة".

ويتوقع أن يوافق الوزراء المجتمعون في بروكسل على مشروع مهمة للاتحاد الأوروبي "تهدف إلى زيادة قدرات مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة مع التركيز مبدئيا على النيجر"، بحسب مسؤول أوروبي.

وتشمل هذه العملية التي تندرج في اطار مفهوم ادارة الازمات في الاتحاد الأوروبي، مساعدة وتدريب قوات الامن وخصوصا الدرك ومن المقرر أن تبدا قبل الصيف.

وتواجه النيجر وموريتانيا والجزائر ومالي انعدام امن متزايد يرتبط بانشطة القاعدة (هجمات وخطف وتهريب عملة) وتمرد الطوارق ومجموعات اجرامية اخرى اضافة إلى تدفق السلاح اثر النزاع الليبي. وهناك ١٢ أوروبيا مخطوفون في منطقة الساحل بينهم ستة فرنسيين لدى القاعدة ومجموعة منشقة عنها.

وكانت المفوضية الأوروبية قررت في فبراير زيادة مساعدتها لـ١٢ مليون شخص مهددين بالمجاعة في الساحل لتبلغ ٥,١٢٣ مليون يورو.

ومن جانبها، قالت الصين الجمعة انها تعارض الانقلاب العسكري ضد الرئيس المالي امادو توماني توري ودعت للعودة إلى "الوضع الطبيعي" وحماية الوحدة الوطنية في هذا البلد الواقع في غرب افريقيا وحليف الصين منذ استقلاله.

وقال هونغ لي المتحدث باسم وزارة الخارجية "نحن نعارض الاستيلاء على السلطة بشكل غير دستوري" في باماكو.

وأضاف "ندعو كافة الاطراف إلى أن تضع نصب اعينها المصالح الأساسية للبلاد والشعب اضافة إلى العودة إلى الوضع الطبيعي والحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقرار".

وتابع المتحدث أن الصين "قلقة جدا على امن رعاياها والمؤسسات الصينية" غير انه حتى الآن لم تسقط أي ضحية صينية خلال الانقلاب الذي قتل فيه ثلاثة اشخاص على الاقل هذا الاسبوع.

وباماكو حليفة قديمة لبكين منذ استقلال مالي في ١٩٦٠م. وقام كافة رؤساء مالي بزيارة واحدة على الاقل للصين.

وبلغت قيمة المبادلات التجارية بين البلدين خلال الاحد عشر شهرا الاولى من ٢٠١١م ما قيمته ٢٠٤ ملايين دولار بارتفاع بنسبة ١,٤٤ بالمئة مقارنة بالفترة ذاتها من ٢٠١٠م.

كما دعت منظمة العفو الدولية (امنستي) قادة الانقلاب العسكري ضد حكومة الرئيس المالي أمادو توماني توري إلى الافراج عن رئيس الوزراء وسياسيين آخرين واتخاذ خطوات لحماية حقوق الإنسان محذرة من أن هذا الانقلاب ينذر بفترة من عدم الاستقرار.

واعتقل في وقت سابق اليوم ما لا يقل عن ثلاثة من أعضاء الحكومة المالية وهم رئيس الوزراء سيسي مريم كايداما سيديبي ووزير الخارجية سوميلو بوباي مايغا ووزير الادارة الاقليمية كافوغونا كونيه ويعتقد أنهم محتجزون في معسكر للجيش قرب العاصمة المالية باماكو.

وحذر الباحث في منظمة العفو الدولية المتخصص في غرب افريقيا غايتان موتو في بيان صحافي من سقوط مالي في خطر فترة من عدم اليقين مشيراً إلى انه "مع تعليق عمل جميع المؤسسات القانونية وحظر التجول الذي فرض فان جميع الضمانات الأساسية لاحترام حقوق الانسان قد وضعت في حالة الانتظار".

ودعا "الجنود الذين نظموا هذا الانقلاب إلى الافراج الفوري عن الزعماء السياسيين ومنع أي انتهاك لحقوق الانسان واستعادة سيادة القانون" فيما سادت امس حالة من الانفلات الامني ونهب المتاجر والمحال على العاصمة المالية باماكو.

ويأتي هذا الانقلاب العسكري على خلفية تمرد الطوارق في شمال مالي منذ شهرين وهو النزاع الذي أدى إلى فرار نحو ٢٠٠ الف شخص من منازلهم بينهم ما يقرب من مئة الف لجأوا إلى الدول المجاورة كالنيجر والجزائر وموريتانيا وبوركينا فاسو.

وقاد العسكريون المستاؤون من طريقة التعامل مع هذا النزاع المسلح في الشمال الانقلاب العسكري متهمين الحكومة بعدم اعطائهم الوسائل اللازمة لمحاربة الجماعات المسلحة من الطوارق وشكلوا ما يعرف بـ(اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية والدولة) وقالوا انهم سيسلمون السلطة إلى رئيس منتخب ديمقراطيا مع اتمام "توحيد البلاد (مالي) ودرء الاخطار التي تهدد سلامتها".

من جانبة قررت المفوضية الأوروبية أمس تعليق عمليات التنمية في مالي بعد الانقلاب الذي اعلنه عسكريون، باستثناء المساعدات الانسانية.

وقال مفوض شؤون التنمية اندريس بيبالغس "عقب الانقلاب قررت تطبيق تعليق مؤقت لعمليات التنمية التي تجريها المفوضية الأوروبية في البلاد حتى انجلاء الامور. هذا القرار لا يشمل المساعدة الانسانية".

وكانت بروكسل قررت تخصيص ٥٨٣ ملايين يورو للمساعدة التنموية في مالي التي تعتبر احدى افقر البلاد في العالم لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣م. وتشمل المساعدات برامج لمكافحة الفقر وتحسين امكانات الحصول على مياه الشرب ودعم ضمان الامن.

وقال المفوض أن "مالي حققت انجازات تنموية مهمة في السنوات الاخيرة لا يمكن المحافظة عليها الا في اجواء استقرار وديموقراطية".

وتابع "على خلفية تدهور الوضع الامني في شمال مالي والازمة الغذائية المحدقة اناشد جميع الاطراف إلى حماية المدنيين وضمان احترام الحياة البشرية".

وقتل ثلاثة اشخاص بحسب منظمة العفو الدولية في اثناء الانقلاب على الرئيس امادو توماني توري، الذي اعلنه عسكريون اغلقوا الحدود وفرضوا منعا للتجول ليلا.

نظام جديد يسمح لمسؤولي مكافحة الإرهاب الاحتفاظ ببيانات الأمريكيين مدة أطول

■ ،،القاهرة/ وكالات

وافقت إدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، على مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تسمح لمسؤولي قسم مكافحة الإرهاب بإطالة المدة الزمنية التي يحتفظون فيها بمعلومات عن المواطنين الأمريكيين، حتى وإن لم يكن لديهم علاقة معروفة بالإرهاب.

وذكرت في هذا الصدد أمس صحيفة واشنطن بوست الأمريكية أن تلك التغييرات تسمح لمركز مكافحة الإرهاب الوطني ومراكز تبادل البيانات التابعة لأجهزة الاستخبارات أن يحتفظوا بالمعلومات مدة تصل إلى ٥ سنوات. علماً بأنه كان يطلب من المركز في السابق أن يدمر على الفور – في غضون ١٨٠ يوماً على العموم – أي معلومات متعلقة بالمقيمين أو المواطنين الأمريكيين إلى أن تثبت علاقة أي منهم بالإرهاب.

وقال مسؤولون في هذا السياق إنه يتم العمل على تلك المبادئ التوجيهية الجديدة، التي تمت المصادقة عليها يوم أمس من جانب المدعي العام ايريك هولدر، منذ أكثر من عام.

وقد تسببت تلك المبادئ في إثارة القلق لدى مناصري الحريات المدنية، الذين سبق لهم أن اصطدموا مراراً وتكراراً مع الإدارة بشأن مجموعة من القضايا الأمنية الوطنية، بما في ذلك اعتقالها العسكري للأفراد دون محاكمة في أفغانستان وفي معتقل غوانتانامو، وتفويضها قتل الإمام أمريكي المولد أنور العولقي في غارة بطائرة آلية في اليمن، ومحاكمتها عدد غير مسبوق من المشتبه بهم في قضية تسريب معلومات سرية.

وتابع مسؤولون حديثهم بالقول إن تلك المبادئ التوجيهية تهدف إلى التأكد من توافر المعلومات ذات الصلة بملف الإرهاب للمحللين، والتحصن من التطفل على الخصوصية. ومن بين الأحكام الأخرى، قد تتفاوض الوكالات التي تشارك البيانات مع مركز مكافحة الإرهاب الوطني من أجل الاحتفاظ بالبيانات لفترات زمنية أقصر. وقد تتعلق تلك البيانات بأشخاص ليسوا مواطنين وكذلك بأشخاص أمريكيين –سواء كانوا مواطنين أمريكيين أو سكان دائمين في الولايات المتحدة بصورة قانونية.

وعاودت واشنطن بوست لتقول إن مدير الاستخبارات الوطنية، جيمس كلابر، قد وقَّع على تلك التغييرات. وأوردت في هذا الشأن عن روبرت ليت، المستشار العام في مكتب مدير الاستخبارات الوطنية التي تشرف على مركز مكافحة الإرهاب الوطني، قوله: "تعامل عدد من الوكالات المختلفة مع تلك التغييرات في محاولة من جانبها للتأكد من أن الجميع يشعر بارتياح فيما يتعلق بأن لدينا التوازن الصحيح هنا بين تقاسم المعلومات اللازمة لحماية البلاد وحماية خصوصية الأفراد والحريات المدنية".

ورغم أن تلك المبادئ التوجيهية تغطي مجموعة من القضايا، إلا أن الاحتفاظ بالبيانات كان النقطة الأهم للمفاوضات مع الوكالات الفيدرالية، التي تزود المركز بمعلومات مثل السجلات الخاصة بالتأشيرات والسفر وبيانات من مكتب التحقيقات الفيدرالي.

وعاود ليت ليقول إن المبادئ التوجيهية القديمة كانت "مقيدة للغاية". وأضافت واشنطن بوست أن الحكومة الأمريكية بدأت تتخذ خطوات منذ وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية لإزالة الحواجز التي قد تعترض سبيل عملية تقاسم المعلومات بين جهات إنفاذ القانون وأجهزة المخابرات، وإن بقيت السياسة عائقاً.

ولفت مسؤولون كبار بأجهزة الاستخبارات إلى أن ضمانات الخصوصية تختلف من وكالة إلى أخرى، وتعيق في بعض الحالات التحاليل الفعالة التي تتم في الوقت المناسب. ونقلت الصحيفة هنا عن النائب الجمهوري مايك روغرز، وهو رئيس لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ، قوله :" لقد دُفعنا إلى ذلك لأن نجاح مركز مكافحة الإرهاب الوطني يعتمد على الوصول بصورة كاملة إلى جميع البيانات التي قامت الولايات المتحدة بتجميعها بصورة قانونية. وأنا لا أريد أن أترك أي احتمالية لوقوع هجوم كارثي آخر، لا يمكن منعه، بسبب إخفاء جزء هام من المعلومات في خزانة إضبارات". فيما عبَّر داعمو الخصوصية عن مشاعر القلق والخوف التي تراودهم بشأن تلك المبادئ التوجيهية الجديدة، على الرغم من الضمانات التي تم التأكيد عليها.